

ماكرون يطمح لجعل فرنسا قوة عظمى في الشرق الأوسط

باريس تستميت في الدفاع عن مصالحها إقليمياً ودولياً

يحاول المحللون والمراقبون السياسيون تفسير التغيير الكبير في استراتيجية فرنسا تجاه الشرق الأوسط، والتي يبدو أنها لم تخرج عن سياقات قديمة اعتمدها باريس سابقاً للحفاظ على مصالحها ولاسيما مسألة الطاقة. لكن ثمة معطيات أخرى فرضتها الظروف من بينها تنمر تركيا على جيرانها العرب وحسنى الأوروبيين واعتماد ورقة اللاجئين في كل مرة لا يتردد دول المنطقة، ناهيك عن الأمر الأهم بالنسبة إلى الفرنسيين وهو دعم استقرار لبنان الغارق في أزمتها لم يشهدا من قبل.

القائل بأن بلادهم لا تزال قوة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق البحر المتوسط. إن الفرنسيين يبيعون بعض الأسلحة باهظة الثمن لمجموعة متنوعة من الدول وانضموا إلى الأميركيين والبريطانيين في مجموعة متنوعة من العمليات العسكرية على الرغم من عدم مشاركتهم في عملية تحرير العراق.

وبالإضافة إلى ذلك، فهم يشاركون كذلك في عمليات مكافحة الإرهاب خاصة في شمال أفريقيا، وبين حين وآخر يعلن رئيس فرنسي عن تصميمه على إيجاد حل للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لكن هذه الجهود تميل إلى التلاشي حتى قبل أن تبدأ الجولات الإخبارية التالية. والآن يبدو أن الفرنسيين أكثر جدية بشأن دورهم في هذه المناطق المترابطة.

ويدعي ماكرون أن فرنسا مستعدة لممارسة القوة لتحقيق النظام والاستقرار في المنطقة. إن ما هذا التغيير؟ هذا التغيير، الذي حدث بسبب اللاجئين والطاقة وتركيا.

قد تقود بعض الظروف السياسية القديمة إلى الإجابة عن ذلك التساؤل، فمثلاً، منذ ما يقرب من عقد من الزمن، سعى نيكولا ساركوزي، أحد أسلاف ماكرون، بتسغف إلى عمل تدخل عسكري دولي لإسقاط الزعيم الليبي معمر القذافي. ولم يكن الرئيس الفرنسي آنذاك من دعاة تغيير النظام من أجل إحلال الديمقراطية في ليبيا.

ولكن ساركوزي كان قلقاً من أن العنف، الذي كان يمارسه القذافي رداً على انتفاضة ضده قد يرسل موجات من اللاجئين إلى الشواطئ الأوروبية، ويبدو أن نفس المشكلة هي التي تقود ماكرون اليوم في ليبيا، لكن مع قليل من الاختلاف عن وجهة نظر ساركوزي.

وبدلاً من التخلص من دكتاتور، يبحث ماكرون عن شخص يمكنه المساعدة في تمكينه من السلطة وبدا ذلك واضحاً في تقديم الدعم للمشير خليفة حفتر بهدف القضاء على الميليشيات المتطرفة التي ترعق في غرب ليبيا.

باريس - عاد الفرنسيون إلى الشرق الأوسط، أو على الأقل يبدو الأمر كذلك، وفي ظل الأحاديث عن روسيا أو الصين التي تملأ المساحة في الشرق الأوسط هذه الأيام، والتي يزعم أن الولايات المتحدة قد تراجع عنها، تقدم باريس الآن محاولة لتكون جزءاً من المحادثة.

وخلال الشهر والنصف الشهر الماضيين، زار الرئيس إيمانويل ماكرون لبنان مرتين وحضر إلى بغداد لعقد اجتماعات مع الرئيس العراقي برهم صالح، ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، ورئيس حكومة إقليم كردستان نجيب فرغان بارزاني.

ستيفن أي. كوك
لطالما تمسك صانعو السياسة الفرنسيون
ببوم التفوذ

كما عزز ماكرون الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة، ونشر وحدات بحرية بما في ذلك حاملات طائرات هليكوبتر وفرقاطة إلى شرق البحر المتوسط. وبشكل رسمي، صدرت أوامر هذه التحركات لدعم الإغاثية في لبنان بعد انفجار الميناء المدمر في بيروت في الرابع من أغسطس الماضي.

ولكن ستيفن أي. كوك الخبير المختص في شؤون الشرق الأوسط والشؤون الأفريقية يرى في مقال كتبه بمجلة فورين بوليسي الأميركية أن هذا ليست له علاقة بوصول القوات والطائرات الفرنسية إلى جزيرة كريت اليونانية أو الطائرتين النفاثتين اللتين ظهرتتا في قبرص.

وقال كوك "لقد عرضت الوحدات البحرية الفرنسية هذه الخدمات على وجه الخصوص لعرض مد ارتباطها بالبحرية اليونانية وإجراء التدريبات".

وهم فرنسي

يرى كوك الباحث الزميل في دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس العلاقات الخارجية أنه لطالما تمسك صانعو السياسة الفرنسيون بالوهم



«فارس الأحلام» في منطقة منكوبة

المسؤولين الفرنسيين يرون أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون نادياً للدول ذات الغالبية المسيحية المتوافقة مع جغرافيا محددة والتي لن تتأهل لها تركيا أبداً.

لقبرص، والذي يقع بجوار المياه اللبنانية مباشرة، حيث يعتقد أيضاً أن هناك كميات وفيرة من موارد الطاقة.

ولأن الفرنسيين اختلفوا في الكثير من الأحيان عن الولايات المتحدة في القضايا الإقليمية وخاصة فلسطين والعراق فقد اكتسبوا سمعة طيبة في الشرق الأوسط لدعمهم المبادئ وحقوق الإنسان.

ومع ذلك، فقد حجبت هذه التناقضات حقيقة أن الفرنسيين يتابعون ويحمون مصالحهم التجارية في المنطقة، بما في ذلك جهودهم المتطورة للاستفادة من موارد الطاقة في المنطقة.

ثم هناك تركيا، التي لا تتمتع بعلاقة جيدة مع فرنسا ولطالما كانت فرنسا إلى جانب عدد من الأعضاء الآخرين، وفي مقدمتهم ألمانيا، متشككة في تصميم أنقرة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وبغض النظر عن أوجه القصور الديمقراطية في تركيا التي تجردها حالياً من العضوية، فمن الواضح أن

القومية البيمينية والنازية الجديدة في مجموعة متنوعة من الدول، بيد أن ماكرون يريد تجنب موجة جديدة من اللاجئين، خاصة أنه يواجه إعادة انتخابه في عام 2022.

مصالح تجارية

من المهم أيضاً ألا ينسى المتابعون أن ما يمكن تحت ليبيا والعراق ومياه لبنان وقبرص هو موضع اهتمام الفرنسيين أيضاً، حيث تمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا وخامس أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، ولهذا تعمل شركة الطاقة الفرنسية توتال في ليبيا منذ ما يقرب من سبعة عقود.

وفي العراق، تمتلك نفس الشركة العملاقة حصة تقدر بنحو 22.5 في المئة في حقل حلفايا النفطي ولديها حصة 18 في المئة في منطقة استكشاف في إقليم كردستان.

كما تشارك الشركة في التنقيب عن الغاز قبالة الساحل الجنوبي

وعندما اتفق الفرنسيون مع حفتر، الذي يقود الجيش الوطني الليبي ضد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً في العاصمة طرابلس، كان ذلك بناءً على حسابات باردة مفادها أن حفتر يمكن أن يكون الرجل القوي الذي تحتجبه فرنسا للحفاظ على تماسك ليبيا، وبالتالي منع اللبيين والأفارقة الآخرين من الوصول إلى جنوب أوروبا.

واللاجئون هم أيضاً ما يقود الفرنسيين في لبنان بشكل جزئي. وبالطبع، كونها قوة استعمارية سابقة في البلاد، من المحتمل أن تستجيب فرنسا للانهايار اللبناني بدافع الحنين إلى الماضي.

ويرى المحلل الاستراتيجي كوك أن ماكرون يستحق بالتأكيد الثناء لكونه الزعيم الغربي الوحيد المستعد لمواجهة المشكلة، لكن جزءاً من هذه المشكلة هو احتمال وصول لاجئين لبنانيين جدد إلى أوروبا.

ومنذ وقت ليس ببعيد، ضربت موجة من اللاجئين السوريين السياسات الأوروبية وساهمت في نجاح الأحزاب

الاستراتيجية الفرنسية تدور في فلك التأهب لممارسة القوة لتحقيق النظام والاستقرار في المنطقة

كما أن السياسة التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا لا تساعده الأمور، حيث تتميز هذه السياسة بأنها أكثر استبدادية، وأكثر قومية، وأكثر عدوانية على الصعيد الدولي، وأكثر إسلامية مما كانت عليه عندما نظرت إليها الكثيرون في الغرب على أنها الحافزة الرائدة لسياسة جديدة وأكثر انفتاحاً وليبرالية في تركيا والعالم الإسلامي.

وبطبيعة الحال، فإن رغبة الحكومة التركية في استخدام التهديد بإطلاق العنان للاجئين على أوروبا لم تفرز بالكثير من الأصدقاء في أوروبا، وخاصة بين صانعي السياسة الفرنسيين.

ويضاف إلى هذه المشاكل نهج تركيا العدواني تجاه شرق البحر المتوسط وشمال أفريقيا. ومن وجهة نظر باريس، فإن التنقيب عن الغاز التركي قبالة قبرص يهدد أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي والمصالح التجارية الفرنسية.

وتعارض دعم أنقرة للحكومة في طرابلس مع رغبة فرنسا في احتواء اللاجئين ويعقد جهودها لمحاربة المتطرفين في منطقة الساحل المجاورة.

وإذا أصبحت ليبيا دولة عميلة لتركيا، كما يبدو أنه يحدث، فسيدفع ذلك المسؤولين الفرنسيين إلى التشكيك بشأن علاقة توتال الطويلة مع طرابلس.

وكانت زيارة ماكرون للعراق في سبتمبر الماضي، حيث شد على سيادة العراق ودعمه للحكم المستقل لإقليم كردستان، أمراً معتاداً، لكنها كانت أيضاً رسالة إلى تركيا مفادها أنه ليس كل الدول بما في ذلك الولايات المتحدة ستخضع الطرف عن ممارسات تركيا التي تجري عمليات عسكرية في العراق ضد حزب العمال الكردستاني بعد اعتراضات مسؤولين في بغداد.

ولا يستبعد المحلل الأميركي كوك أن ماكرون كان مقرباً أيضاً في بعض التصيد، الذي يهدف إلى إزعاج الجميع تقريباً في تركيا، بالنظر إلى الحساسيات التركية المعروفة بشأن هذه المسألة.

أوروبا ترى الشركات العملاقة دولا رقمية مارقة

الشركات ما دامت الإدارة الأميركية لا تتعاون مع حلفائها إلا من خلال الضغط وممارسة الحرب التجارية كما فعلت إدارة دونالد ترامب مع الصين في مسألة حظر أنشطة العديد من التطبيقات الرقمية في البلاد بتعلة أنها

تتمس من الأمن القومي وتعتبر المسؤولة عن القيم والشرف في المفوضية الأوروبية فيرا جوروفا أنه ثمة حاجة ملحة لأن تكون المصناعات الرقمية أكثر مسؤولية، ويتعين عليها الخضوع للمساءلة، ويجب أن تصبح أكثر شفافية، وقالت "لقد حان الوقت لتجاوز تدابير التقنين الذاتي".

وتستند جوروفا في تبريرها على تقييم تم عرضه في بداية سبتمبر الجاري لتنفيذ قانون الممارسات الجيدة ضد المعلومات المضللة، والذي أطلق في 2018 ووقعت عليه غوغل وفيسبوك وتويتر ومايكروسوفت وموزيلا وأخيراً تيك توك.

ويبلغ معدل الضريبة الحالية على عمالقة التكنولوجيا في أوروبا حوالي تسعة في المئة، في حين تدفع شركات في قطاعات أخرى ضريبة بنسبة 23 في المئة. ووفقاً للخطة الأوروبية المقترحة، فإن الضرائب ستطبق على أي شركة تتجاوز عائداتها المالية العالمية 750 مليون يورو وتتجاوز مبيعاتها في فرنسا 25 مليون يورو، والتي تمثل نحو ثلاثين شركة.

تحت اسم "قانون الخدمات الرقمية" تعد أولوية للسلطة التنفيذية الأوروبية، من أجل مراقبة أفضل لكيفية توسيع الشركات الكبرى لأنشطتها ومواجهة المعلومات المضللة أو إدارة البيانات الشخصية.

وتهدف هذه الخطوة إلى حماية المستهلكين والمنافسين الصغار بشكل أفضل. وقد يصل حجم العقوبات المفروضة على المنصات التي تجبر مستخدميها على الاستعانة بخدماتها فقط، إلى مطالبته بالانفصال عن بعض عملياتها.

ومع ذلك لا تزال هناك تساؤلات حول كيفية تضييق الخناق على تلك

استبعادها من السوق المشتركة، وفق ما أعلن مفاوض السوق الداخلية تيري بريتون لصحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية.

ويرى المفوض الأوروبي أن شركات التكنولوجيا العملاقة، التي يعبر عنها اختصاراً باسم "غافا"، وهي الحروف الأولى للشركات الأربع محور النزاع كبيرة جدا إلى درجة تثير الاهتمام وأن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى إشراف أفضل على هذه الشركات مثل تعزيز قواعد النشاط المصرفي بعد أزمة عام 2008.

ومن المقرر أن تكشف المفوضية تشريعات جديدة بحلول نهاية العام

بسبب نفوذها واحتكارها وتهديدها للمنافسة العادلة، وهي شركات تواجه منذ أكثر من عامين ضغوطاً متزايدة بشأن خطورة نفوذها الهائل وخاصة إذا ما تعلق الأمر بمسألة الخصوصية والأمن، والتي اتضحت حينما دخلت نادي التريلين دولار.

وتعد فيسبوك الأميركية من أبرز الشركات المستهدفة باعتبارها القاعدة الجماهيرية الكبيرة التي تحظى بها على مستوى العالم حتى أنها توصف بـ"بلد الثالثة مليارات ساكن"، إلى جانب الشركات العملاقة بواي السيليكون الأخرى، والتي من بينها أمازون وأبل وغوغل ومايكروسوفت.

وتحولت الضغوط من بعض كيانات منافسة صغيرة في أوروبا إلى مطالبات من أعلى سلطات اتخاذ القرار بتفكيك تلك الشركات عبر فرض قيود مالية أكبر عليها حتى تمتثل للقانون، غير أن المسؤولين التنفيذيين في تلك الشركات يلجأون دائماً إلى إجابات مثيرة للحس الأميركي، وهي أن ملاحظتها ستفتح الطريق أمام الهيمنة الصينية.

ولكن مع دخول النزاعات التكنولوجية إلى حقبة جديدة، يبدو أن الأوروبيين مصرون على تعزيز أدواتهم التشريعية بحلول نهاية العام الجاري ضد هيمنة الشركات الرقمية العملاقة، والتي قد تصل إلى

بروكسل - حركت المفوضية الأوروبية مرة أخرى المياه الرائدة لمسألة فرض ضرائب عالمية على شركات التكنولوجيا العملاقة، والتي تعد من أبرز القضايا المثيرة للجدل والعالقة مع الولايات المتحدة منذ نحو ثلاث سنوات.

ولم يكن مستغرباً بالنسبة للمراقبين أن يعود الجدل مرة أخرى ويحتد حول ضوابط تكنولوجيا الاتصالات والذكاء الاصطناعي وخاصة من طرف الشركات الأميركية، والتي هيمنت على تلك التقنية وكانت لها الكلمة الفصل في تحديد الاتجاه التي تسير وفقه التكنولوجيا الرقمية.

تيري بريتون
الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى إشراف أفضل على هذه الشركات

وترى معظم دول الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا، أن الشركات التكنولوجية العملاقة في وادي السيليكون عبارة عن دول "رقمية مارقة"، وأنه لدى المسؤولين الأوروبيين إصرار كبير على أن اتفاقاً دولياً هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لخلاف عبر الأطلسي بشأن كيفية فرض الضرائب على تلك الكيانات.

ويتركز الجدل على أربع شركات هي غوغل وأبل وفيسبوك وأمازون



ضرورات متزايدة لتفكيك عمالقة التكنولوجيا